وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

الرئيس الكوري لـ«الرياض»: المملكة أظهرت دور الريادة في الاستجابة لأزمة المناخ

الرياض

العلاقات السعودية - الكورية الجنوبية علاقات صداقة وتعاون تاريخية، بدأت منذ 1962م وارتبطت بالكثير من المصالح المشتركة والمواقف السياسية.

نريد أن نعرف تقييمكم لمستوى العلاقات الحالي بين البلدين؟ وكيف تنظرون إلى مستقبل هذه العلاقات الثنائية؟

تعمل جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية معًا بشكل وثيق، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومختلف المجالات الأخرى، مما أدى إلى توسيع نطاق وعمق تعاوننا بشكل مطرد.

زيارة سمو ولي العهد لسيول كانت قفزة في تاريخ العلاقات

وتعد المملكة أكبر مورد للنفط الخام، وأكبر شريك تجاري لجمهورية كوريا في الشرق الأوسط، علاوة على ذلك، تعد المملكة إحدى الدول الصديقة الرئيسة لنا، التي كانت تدعم موقفنا بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وقضايا شبه الجزيرة الكورية في المحافل الدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة.

رؤية 2030 استراتيجية للنمو واستعداد «لما بعد النفط»

وفي الآونة الأخيرة، يقوم البلدان بتعزيز علاقات التعاون الودي، من خلال تبادل زيارات رفيعة المستوى.

والجدير بالذكر، أننا احتفلنا بالذكرى «الستين» لإقامة العلاقات الدبلوماسية في العام الماضي، وكانت زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى جمهورية كوريا في نوفمبر الماضي، بمثابة علامة فارقة وقفزة في الجهود المبذولة، للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى جديد.

وقعنا اتفاقيات بمبلغ 29 مليار دولار

ويصادف هذا العام مرور 50 عاماً على دخول الشركات الكورية سوق البناء في المملكة، وبالتالي، وأعتقد أن هذا العام الذي أقوم فيه بأول زيارة للمملكة كرئيس لجمهورية كوريا، يعطي معناً كبيراً لهذه المناسبة. وأتصور أن هناك العديد من الفرص التي تلوح في الأفق، لتعزيز علاقاتنا الثنائية بشكل أكبر.

وتعد جمهورية كوريا مساهماً في تحقيق برامج رؤية السعودية 2030. وأتصور أن التعاون سيتوسع مستقبلاً، إلى ما هو أبعد من مجالات البناء والبنية التحتية، ليشمل الطاقة والاستثمار والثقافة، ومجموعة من المجالات الأخرى.

لقد كان البناء والبنية التحتية مجالات محورية للتعاون بين بلدينا منذ فترة طويلة، خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وتم تحقيق تعاون ثنائي فعال في كل من قطاعي الهندسة المدنية والبناء، ومن الأمثلة على ذلك مقر «وزارة الداخلية» في وسط مدينة الرياض، والذي قامت شركة «هيونداي» للهندسة والإنشاءات الكورية ببنائه.

وأعتقد أن الشركات الكورية ستصبح من الشركاء المناسبين للمملكة، للمشاركة في بناء المشاريع السعودية الحديثة مثل «نيوم» وغيرها من المدن الجديدة.

وبالذهاب إلى ما هو أبعد من تعاوننا التقليدي في مجال الطاقة وعلاقات تصدير واستيراد الموارد، يقوم بلدانا الان بتوسيع مجالات التعاون، لتشمل بناء المصانع، وسلاسل توريد الهيدروجين وغيرها من المجالات المتنوعة، وإنني أتطلع إلى أن تواصل جهاتنا الحكومية والشركات الخاصة في بلدينا، العمل على إيجاد مجالات جديدة ومختلفة للتعاون.

إن مستقبل العلاقات الثنائية، يعتمد على مدى نشاط شبابنا في التواصل والتعاون، وقد رأينا الشباب السعودي يستمتع بالفنون والعروض والدراما الكورية مثل «الكي- بوب»، فتم افتتاح أول معهد لتعليم اللغة الكورية في المملكة -معهد سيجونغ- في سبتمبر من العام الماضي.

وفي كوريا، يُقبل العديد من الطلاب الكوريين على تعلم اللغة العربية، وتُقدم خمس جامعات شهادات مرتبطة باللغة العربية، كما أن عدداً معتبراً من الطلاب السعوديين المبتعثين عبر برنامج المنح، يدرسون في الجامعات الكورية، وسيصبح جيل المستقبل هذا في طليعة الترويج للصداقة والتعاون بين شعبي كوريا والمملكة.

ما أهمية زيارتكم في هذا التوقيت؟ وما الملف الأهم فيها؟

عندما زار سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان جمهورية كوريا في نوفمبر الماضي، أخبرته أن المملكة هي الآن الشريك الرئيس لنا في اقتصاد وأمان الطاقة، وأن هذا هو الوقت المثالي لرفع علاقاتنا الثنائية إلى مستوى جديد، لا سيما أن السعودية على مشارف مستقبل مختلف أكثر إشراقاً.
أما زيارتي هذه إلى المملكة، فهي امتداد للزيارات المتبادلة، وسنناقش فيها كيفية تعزيز الشراكة بين بلدينا، وكيفية تنفيذ مشاريع التعاون بصورة أكثر منهجية.

والأهم من ذلك، أن المملكة هي أكبر سوق خارجي لشركات البناء الكورية، حيث تمثل ما يقرب من 20 % من إجمالي طلبات البناء الخارجية، التي تلقتها جمهورية كوريا. وقد ساهمت زيارة سمو ولي العهد إلى كوريا في تعزيز التعاون في هذا القطاع.

وفي يونيو الماضي، فازت شركة «هيونداي» للهندسة والإنشاءات بمناقصة في إطار مشروع «أميرال» لبناء أجزاء من أكبر منشأة للبتروكيماويات في المملكة.

وآمل أن يستمر هذا التعاون الوثيق، لتحقيق نتائج ملموسة في السنوات القادمة.

كما يشكل التعاون في مجال الطاقة جزءاً مهمًا من الشراكة بين بلدينا، حيث تعتبر المملكة أكبر مورد للنفط الخام لجمهورية كوريا. وتساهم إمدادات المملكة المستقرة من النفط الخام في التنمية الاقتصادية لكلا البلدين.

أعتقد أن لدى الجانبين إمكانات هائلة، للمضي قدماً خصوصاً في مجالات سلاسل توريد الهيدروجين والطاقة الجديدة والمتجددة، وفي هذا الصدد، آمل في بحث الموضوعات المتعلقة بهذه المواضيع على المستوى الحكومي.

بالإضافة إلى كل ذلك، سنسعى أيضًا إلى توسيع التعاون الثنائي في مجالات الاستثمار، وفي مجالات النمو المستقبلية الجديدة، مثل الدفاع والتبادل الثقافي والسياحة.

وباعتبارها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، وعضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2024-2025، تهدف جمهورية كوريا إلى تعزيز التعاضد مع المملكة، التي تعتبر لاعباً رئيسياً في الساحتين الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بمختلف التحديات العالمية.

وهنا أذكر على وجه الخصوص، الاستفزازات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، والنزاع المسلح الحالي بين إسرائيل وحماس، والحرب في أوكرانيا، وهذا كله يضيف المزيد من عدم الاستقرار إلى الأمن العالمي.

وبالتالي فإن المحادثات (الكورية - السعودية) المقبلة، ستكون فرصة لتبادل الآراء حول كيفية مساهمة بلدينا في تعزيز السلم العالمي والتنمية المستدامة.

كان هناك كثير من التعاون الاقتصادي بين البلدين، والذي تركز على التعاون في مجالي الطاقة والبناء بشكل أساسي، ولكنه في الآونة الأخيرة أصبح أكثر تنوعاً، حيث امتد إلى مجال التصنيع وغيره.

كيف تقيمون مستقبل الأسواق السعودية؟ وما الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومتان لتنويع التعاون الاقتصادي بين البلدين ؟

في البداية، أقدر جهود المملكة تقديرا بالغاً، فيما يخص التنويع الصناعي الذي اتاحته برامج رؤية 2030 كجزء من استعداداتها لعصر «ما بعد النفط».

تتمتع المملكة، صاحبة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، بإمكانات كبيرة للنمو المستقبلي، خاصة بفضل النسبة الكبيرة من الشباب بين سكانها. وأعتقد أن الجمع بين الإمكانات السعودية والتكنولوجيا الكورية، سيوفر مجالات لا حدود لها للتعاون التكاملي.

وخلال زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى بلادنا، تم التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم بقيمة 29 مليار دولار أميركي، في مجالات متنوعة مثل الطاقة النظيفة والبتروكيماويات والمزارع الذكية والصحة الحيوية، مما سيؤدي إلى تنويع التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين في مجال التصنيع وغيره.

وإلى جانب التعاون التقليدي في مجالي الطاقة والبناء، تتجه جمهورية كوريا والمملكة نحو شراكة أقوى، من خلال العمل معاً في بناء السفن وتصنيع السيارات.

وفي هذا الصدد، فإنه يتعين على الحكومتين والمسؤولين مضاعفة الجهود، لخلق المزيد من الفرص، ويمكن لقادة الأعمال أن يجتمعوا بشكل متكرر، لمناقشة التعاون في تلك الفرص الواعدة، بالإضافة إلى خلق بيئة ملائمة للأعمال، من خلال إصلاح الأنظمة والتشريعات، وغيرها من الوسائل المساعدة.
وفي هذه الزيارة، يرافقني وفد تجاري يتكون من 130 شركة كورية كبرى. وسأبذل كل ما بوسعي، لتنفيذ المزيد من المشاريع التعاونية بين الشركات في بلدينا. في الآونة الأخيرة، حظيت الثقافة والدراما الكورية بشعبية واسعة في المجتمع السعودي، مثل «كي- بوب» وغيرها.
في رأيكم، ما الذي جعل الفنون والمحتوى الثقافي الكوري ناجح في المنافسة العالمية؟ وهل تعتقد أن الكوريين مستعدون للترحيب بالثقافة السعودية؟

أولاً، اسمحوا لي، أن أقول إن اهتمام المملكة بالثقافة الكورية الشعبية، يعد علامة ترحيب، تدل على أن الدراما الكورية و»الكي - بوب» تنشر النيات الطيبة بين شعبينا، وتعزز العلاقات الودية بين المجتمعين.
أما السبب وراء شعبية المحتوى الثقافي الكوري بالنسبة لي، فأعزو ذلك إلى الطريقة التي ضمنت بها الحكومة الكورية، نشاط واستقلالية سوقنا الثقافي، وفي نفس الوقت تقليل اللوائح التنظيمية إلى الحد الأدنى.

علاوة على ذلك، فإن المحتوى الإبداعي، الذي يعتمد على الخصائص الكورية الفريدة، جنبًا إلى جنب مع كل الخبرة والمعرفة المتراكمة، خلال مرحلة تطور الثقافة الشعبية على مدى العقود الماضية، قد لعب دوراً كبيراً في شعبية وانتشار المحتوى الثقافي الكوري.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمحتوى الثقافي أن يصل إلى الناس اليوم بسهولة أكبر أينما وجدوا، منذ أن أتاح تطور المنصات الرقمية مثل Netflix فرصا للناس للاستمتاع بأعمال درامية عالية الجودة.

وبشكل عام، يعتبر الكوريون منفتحون، لذلك هم مرحبون بالثقافة السعودية ويتطلعون لاكتشافها.

كما أن لدى الكوريين اهتمام متزايد بالمطبخ العربي، بعد أن تعرفوا على الثقافة السعودية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة. كما أن التمور، والتي تعد إحدى المأكولات الرئيسية في السعودية، وأصبحت متوفرة بسهولة في المتاجر الكورية.

ولا شك، أن مثل هذه التبادلات ستشكل أساساً لتعميق التفاهم المتبادل بين شعبينا، والدفع بتقدم العلاقات الثنائية.

وما أرجوه، هو أن يتم تعزيز القواعد التنظيمية لإتاحة الفرصة لزيادة التبادلات الثقافية والشعبية بين بلدينا بشكل أكبر، وأن نبحث عن برامج تعاون وتبادل جديدة في المستقبل.

كيف تقيم فخامة الرئيس رؤية السعودية 2030 التي يقودها سمو ولي العهد؟ وكيف يمكن أن تساهم كوريا في تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية؟

أرى أن برامج رؤية 2030 التي تنفذها المملكة، هي دليل واضح على استراتيجية النمو والنهوض المستقبلية للبلاد، وهي استعداداً لعصر «ما بعد النفط».

وباعتبارها مساهماً في هذه الرؤية الطموحة، تسعى جمهورية كوريا جاهدة لتصبح شريكًا للمملكة في تنميتها الاقتصادية والصناعية.

فعلى وجه الخصوص، لعبت اللجنة «الكورية - السعودية لرؤية 2030 على المستوى الوزاري» وهي منصة رئيسة للتعاون الاقتصادي الثنائي، دوراً محورياً في تعزيز علاقاتنا في مختلف المجالات، مثل صناعة السيارات وبناء السفن، والصحة الحيوية والثقافة. وستواصل جمهورية كوريا التعاون في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة، بناءً على خبرتها ومعرفتها في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرات وتكنولوجيا شركاتها ذات الكفاءة العالية.

تعد الاستجابة لتغير المناخ أولوية ملحة للبشرية، وتستجيب المملكة أيضًا بنشاط من خلال إطلاق مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الخضراء.
ما دور كوريا في مواجهة أزمة التغير المناخي؟ وما نوع التعاون الذي تأمل أن تقيمه مع المملكة في هذا المجال؟

إن أزمة المناخ -المتزايدة الخطورة- لا تحد من التنمية المستدامة للبشرية فحسب، بل تعمل أيضا على توسيع الفجوة الاقتصادية بين الدول. وفي الوضع الحالي حيث أصبح المناخ القاسي للأسف جزءاً من حياتنا اليومية، يتوجب تعزيز التضامن والتعاون من المجتمع الدولي، للتغلب على أزمة المناخ.
لقد أعلنت جمهورية كوريا عن هدف تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وفي هذا الصدد، تعمل الجمهورية بشكل متسارع على استعادة النظام البيئي للطاقة النووية، وهو مصدر طاقة خالي من الكربون، علاوة على ذلك، نعمل على توسيع إمدادات الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين.

ولا يمكن التغلب على أزمة المناخ، إلا عندما يستجيب المجتمع الدولي بأكمله بشكل موحد. وبالتالي، يتعين على الدول المتقدمة، أن تساعد بشكل فعال الدول الأكثر تأثراً بأزمة المناخ، من خلال تعزيز قدراتها لمواجهتها.

وتعتزم جمهورية كوريا، توسيع المساعدات الإنمائية الرسمية الخضراء، حتى تتمكن الدول الأكثر تأثراً بأزمة المناخ، من خفض انبعاثات الكربون، وتسريع انتقالها إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة.

فعلى سبيل المثال، تعهدت كوريا بالتبرع بمبلغ إضافي قدره 300 مليون دولار أميركي لصندوق المناخ الأخضر.

وإنني أدرك جيدًا، كيف تُظهر المملكة الريادة في استجابتها لتغير المناخ، من خلال مبادرة «السعودية الخضراء» ومبادرة «الشرق الأوسط الأخضر». وإنني أقدر دور المملكة في هذا الشأن تقديرا بالغاً.وفي هذا السياق، تتطلع كوريا إلى تعزيز التعاون مع المملكة في مواجهة هذه الازمة العالمية.

وفي محاولة لتسريع الانتقال إلى عصر الحياد الكربوني، تهدف الجمهورية إلى تطوير تكنولوجيا التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) مع استخدام الطاقة الخالية من الكربون عالية الكفاءة (CFE) بشكل واسع مثل الطاقة النووية والهيدروجين. وبالتالي فإن هناك إمكانات هائلة يمكن استغلالها، للتعاون مع المملكة في هذه المجالات. وبما أن السعودية تتفوق في إنتاج الهيدروجين، اعتماداً على الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي، آمل أن يعمل بلدانا معاً لتحقيق اقتصاد الهيدروجين. كما أرى أن كوريا يمكن أن تكون شريكاً مميزاً للمملكة، عندما يتعلق الأمر بنشر تكنولوجيا المزارع الذكية، اللازمة لإنتاج زراعي مستقر وعالي الجودة، في عصر تغير المناخ.

منذ الحرب الكورية، استمرت التوترات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشكل شبه دائم. ما رأيك السبيل لإنهاء هذا الصراع الطويل الأمد بين الكوريتين، وما الدور الذي تعتقد أن السعودية يمكن أن تلعبه في هذا الصدد؟

من أجل وضع حد للتوترات بين الكوريتين، فإن المطلوب أكثر من أي شيء آخر، هو أن توقف كوريا الشمالية استفزازاتها، وتعود بجدية إلى حوار فعال لنزع السلاح النووي.

وقد اقترحت في أغسطس من العام الماضي، «مبادرة جريئة» بحيث نقوم باتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية وعسكرية من جانبنا، مقابل شروع كوريا الشمالية في عملية نزع السلاح النووي بشكل حقيقي. ومنذ ذلك الحين، أكدت أننا منفتحون على الحوار، دون أي شروط مسبقة.ومع ذلك، ترفض كوريا الشمالية أي حوار، وتستمر في مستوى غير مسبوق من الاستفزازات، وتهدد بتوجيه «ضربة نووية» استباقية ضدنا. ويمكن للصواريخ الكورية الشمالية بعيدة المدى، المحملة برؤوس حربية نووية، أن تضرب المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم، مما يشكل تهديداً للسلام في كل الدول في العالم.

وفي خضم هذا الوضع، فإنه من دواعي قلقنا البالغ أن عقدت كوريا الشمالية وروسيا مؤخراً قمة لمناقشة التعاون العسكري، ونخشى إن مثل هذا التعاون العسكري، قد يشكل استفزازاً لأمن كوريا وأوكرانيا، وتحدياً لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ستعمل حكومة جمهورية كوريا على ردع التهديد النووي لكوريا الشمالية، من خلال استعداداتنا وامتلاكنا لقدرات الردع، وستعمل بلادنا بشكل وثيق مع المجتمع الدولي، لمنع كوريا الشمالية من تأمين الأموال والمواد اللازمة لتطوير أسلحتها النووية وصواريخها.

وبما أن المملكة، كانت تقف بقوة في المحافل الدولية بجانب عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن جمهورية كوريا ترغب في التعاون الفعال مع المملكة لمنع كوريا الشمالية، من تطوير الأسلحة النووية والصواريخ، واستخدامها للاستفزاز جيرانها.

أسعار الغاز الأوروبية ترتفع وسط مخاوف تصاعد التوترات وانقطاع الإمدادات

الرياض

ارتفعت أسعار الغاز الهولندية والبريطانية للأسبوع الفائت وسط مخاوف من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، وتأثيرها على تقلص وانقطاع إمدادات الغاز من كبار الموردين في المنطقة، مع تعطل تدفقات حقول غاز رئيسة من بعض بلدان الشرق الأوسط، مما حفز ارتفاع الطلب.

وارتفع عقد الغاز الهولندي لشهر نوفمبر بمقدار 2.05 يورو إلى 50.90 يورو لكل ميجاوات في الساعة، في حين ارتفعت عقود شهر ديسمبر 1.70 يورو ليصل إلى 54.60 يورو لكل ميجاوات في الساعة، وفقًا لبيانات مجموعة بورصة لندن، وفي السوق البريطانية، ارتفع عقد نوفمبر بمقدار 2.11 بنس ليصل إلى 124.15 بنسًا لكل وحدة حرارية.

وقال تاجر غاز: إن السوقين افتتحتا على انخفاض يوم الأربعاء لكن المخاوف بشأن تصاعد الصراع بين إسرائيل وحماس في الشرق الأوسط ربما تكون قد دفعت إلى الشراء. إضافة إلى ذلك، هناك مخاوف بشأن أمن البنية التحتية للطاقة في أوروبا.

وقال وزير الدفاع المدني السويدي، إن كابل اتصالات بحر البلطيق الذي يربط السويد وإستونيا تعرض لأضرار في نفس الوقت تقريبًا الذي تعرض فيه خط أنابيب وكابل بين فنلندا وإستونيا في وقت سابق من هذا الشهر.

وقال محققون فنلنديون أيضًا إنهم حددوا السفن العاملة في المنطقة التي وقع فيها الضرر الذي لحق بخط الأنابيب والكابلات في الثامن من أكتوبر، وقاموا بتسمية اثنتين منها، سفينة ترفع العلم الروسي وسفينة مملوكة للصين.
وفي بريطانيا، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز مقابل الطاقة خلال الأيام القليلة المقبلة مع ضعف إنتاج طاقة الرياح. ومع ذلك، قال أولريش ويبر، محلل الغاز في بورصة لندن، إن هناك زيادة في الإمدادات النرويجية مما قد يخفف المخاوف بشأن الانقطاعات المستمرة في منشآت الغاز النرويجية.

وعلى الجانب الهبوطي أيضًا، وافق تحالف نقابي أسترالي يوم الأربعاء على تأييد الصفقات المتعلقة بالأجور والشروط في منشأتي الغاز الطبيعي المسال التابعتين لشركة شيفرون في أستراليا، مما أنهى المأزق الذي دفع العمال إلى التهديد بتجديد الإضرابات هذا الأسبوع، وفي سوق الكربون الأوروبية، ارتفع سعر العقد القياسي بمقدار 0.05 يورو ليصل إلى 82.60 يورو للطن.

في وقت كشفت عدة صفقات أوروبية للغاز امتدادها لعقود طويلة لما بعد عام 2050 مما تظهر فجوة الواقع في أهداف المناخ في أوروبا، بحسب بيانات الصناعة، وبعد يومين من إعلان الاتحاد الأوروبي أنه سيضغط من أجل التخلص التدريجي من معظم أنواع الوقود الأحفوري على مستوى العالم قبل عام 2050، وقعت شركة شل اتفاقية مدتها 27 عامًا لشراء الغاز الطبيعي المسال القطري لهولندا.

وقال المحللون إنها ليست الصفقة الأولى التي تمتد لعدة عقود لربط الكتلة بالوقود الاحفوري بعد الموعد النهائي المستهدف - ففي الأسبوع الماضي فقط وقعت شركة توتال اينرجز الفرنسية عقدًا مماثلاً، وتسلط الاتفاقيات الضوء على التحدي المتمثل في التوفيق بين طموح الاتحاد الأوروبي للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050 وحاجته إلى ضمان أمن الطاقة بعد الأزمة التاريخية في العام الماضي.

وقال كريستيان إيجنهوفر، كبير الباحثين في مركز دراسات السياسة الأوروبية: «يبدو أن شركات الطاقة تراهن على أن أوروبا ستحتاج إلى غاز أكثر مما يتوقعه السياسيون». وفي حين قطعت أوروبا خطوات واسعة في إحلال واردات الغاز الروسي الرخيص الذي كان يستخدم لتشغيل اقتصادها - في الأغلب عن طريق شراء نسخ مسالة من الوقود من أماكن مثل الولايات المتحدة أو قطر - فقد ثبت أن البدء في انتقالها إلى بدائل أنظف أمر صعب.

وقد أعطت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة الأولوية لتوسيع مصادر الطاقة المتجددة بعد أن أكد الغزو الروسي لأوكرانيا حاجة أوروبا إلى مصادر مستقلة للطاقة، والتي تسبب أيضًا أضرارًا أقل للبيئة.

لكن تكاليف الاقتراض المرتفعة وعدم اليقين بشأن الجدوى التجارية لبعض التكنولوجيات أدت إلى توقف الاستثمارات وأثارت تساؤلات حول إمكانية تحقيق الأهداف المناخية في أوروبا، ولدى الاتحاد الأوروبي هدف ملزم يتمثل في خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 55 % على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990، وعدم إنتاج أي انبعاثات صافية بحلول منتصف القرن.

ووافق الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين على التخلص التدريجي العالمي من الوقود الأحفوري «بلا هوادة»، مما يعني أن البلدان لا يمكنها حرق الفحم والغاز والنفط إلا إذا استخدمت التكنولوجيا لإزالة الانبعاثات الناتجة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه. وهذه الأساليب محدودة النطاق حاليًا، وسيشكل هذا الشرط جزءًا من التفاوض في قمة المناخ كوب 28 للأمم المتحدة هذا العام في دبي.

وقال تيم ماكفي، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة والمناخ: «إن عقود توريد الغاز طويلة الأجل بين المنتجين والمشاركين في السوق لا تجعل الاتحاد الأوروبي يعتمد على الغاز الطبيعي، لأنها لا تلزم الاتحاد الأوروبي بالضرورة باستهلاكه محليا».

وبموجب الصفقتين الموقعتين مع شركة شل، ابتداءً من عام 2026، ستقوم شركة قطر للطاقة بتسليم ما يصل إلى 3.5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا إلى محطة استيراد بوابة روتردام لمدة 27 عامًا. وستتدفق الكمية نفسها إلى فرنسا، التي تراجعت عن صفقات الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل العام الماضي، عندما أحيت اتفاق التوريد مع منتج أمريكي كان قد ألغته في عام 2020.

وفي حين لا توجد حاليا حدود قانونية للشركات الخاصة لتوقيع اتفاقيات طويلة الأجل، فإن بعض دبلوماسيين الاتحاد الأوروبي يشعرون بالقلق من أن الصفقات تظهر أن كبار المشترين يرون مستقبلا مشرقا للغاز على الرغم من رهانات الكتلة على مصادر الطاقة المتجددة. ويقول مراقبون آخرون إن نجاح التحول إلى الطاقة النظيفة سيشكل خطرًا على الشركات المعنية.

وقال ماتياس باك، مدير أوروبا في شركة أغورا إنرجيوندي: «إن الاستثمارات الخاصة في مجال توصيل الغاز الأحفوري بعد منتصف القرن معرضة لخطر التوقف». «خاصة أن هناك العديد من الأسئلة حول مدى توفر وتكاليف احتجاز الكربون وتخزينه في المستقبل».

وفي الوقت نفسه، تسارع قطر للعثور على عملاء والاستفادة من المخاوف المتزايدة بشأن أمن الطاقة لإبرام المزيد من الصفقات طويلة الأجل، وقد استثمرت عشرات المليارات من الدولارات لزيادة الإنتاج بنسبة 64 ٪ بحلول عام 2027. وبينما كانت الشركات الأوروبية مترددة في البداية في التوقيع على صفقات طويلة الأجل، اشترت شركة شل أسهما في مشاريع الغاز الطبيعي المسال القطرية الرئيسية، كما أن شركة إيني سبا الإيطالية هي أيضا من المساهمين، والأخيرة لم تعلن بعد عن صفقة مماثلة.

ومن المحتمل أن تكون الشركات قد حصلت على الاتفاقيات في الوقت المناسب، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حظر صفقات توريد الوقود الأحفوري بلا هوادة والتي تستمر بعد عام 2049، ويجري التفاوض على مشروع القانون من قبل الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي، مع ومن المتوقع اتخاذ القرار بشأن شكله النهائي قبل نهاية العام الجاري.
وتستبعد شركات الطاقة الأوروبية الأخرى إبرام مثل هذه الصفقات الطويلة في ضوء الأهداف المناخية للمنطقة. بينما شركة يونيبر الألمانية ليست مستعدة لإبرام عقود التوريد حتى عام 2050، وفقًا لمتحدث باسمها.

ويعترف صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي بأن بعض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ستحتاج إلى الوقود الأحفوري لفترة أطول وسيتعين عليها الاعتماد على تقنيات إزالة الانبعاثات، لكنهم يؤكدون على أنه لا ينبغي استخدام هذه التقنيات لتأخير العمل المناخي في القطاعات التي تتوفر فيها البدائل الفعالة، وهناك دلائل على أن المشترين الأوروبيين بدؤوا في الشراء.

شركات التكرير المستقلة الصينية تعاني من ارتفاع تكاليف الواردات من روسيا وفنزويلا

الرياض

يؤدي ارتفاع تكاليف النفط الخام إلى الضغط على أرباح مصافي التكرير المستقلة في الصين وسط منافسة شديدة على الإمدادات الروسية المحدودة، في حين ارتفع سعر الخام الفنزويلي بعد أن رفعت الولايات المتحدة العقوبات عن صناعتها.

وتمثل المصافي المستقلة الصينية نحو خمس الشحنات إلى أكبر مستورد للخام في العالم. وتقوم هذه الدول منذ أكثر من عام بمعالجة الخام من إيران وروسيا وفنزويلا بشكل رئيس، وجميعها تواجه عقوبات غربية، لجني وفورات بمليارات الدولارات من المواد الأولية الرخيصة.

وقالت مصادر تجارية إن متوسط هوامش التكرير لدى المصافي المستقلة انخفض بشكل حاد إلى نحو 450 يوانا (61.50 دولارا) للطن في أكتوبر مقارنة بذروة بلغت نحو 1200 يوان في مارس، مع ارتفاع سعر خام برنت فوق 90 دولارا للبرميل ودفع الطلب القوي على الخام الروسي، إيسبو إلى علاوات من الخصومات.

وقالت المصادر إن خام إسبو الروسي الخفيف الذي يصل في ديسمبر يُعرض بعلاوة تبلغ نحو دولار واحد للبرميل فوق خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال، ارتفاعًا من خصم قدره 7 دولارات للبرميل في بداية العام.

وفي يوم الأربعاء، في أكبر تراجع عن القيود التي فرضها ترامب على كاراكاس، خففت إدارة بايدن العقوبات على نطاق واسع على قطاع النفط الفنزويلي بعد أن توصلت الحكومة وأحزاب المعارضة إلى اتفاق بشأن انتخابات 2024. ودفع ذلك شركة النفط الفنزويلية التي تديرها الدولة، بدفسا، إلى الاتصال بالعملاء بشأن عقود توريد النفط الخام، في إشارة إلى أنه يمكن تحويل الإمدادات من الصين.

وأصبحت المصافي المستقلة الصينية من أكبر المشترين للنفط الفنزويلي منذ فرضت الولايات المتحدة عقوبات في عام 2019، حيث تستورد ما يزيد قليلاً على 400 ألف برميل يوميًا. وقال مصدر مقيم في الصين: «نتوقع أن تنخفض الإمدادات من فنزويلا في الأشهر المقبلة، حيث قد تعطي كاراكاس الأولوية للمبيعات إلى أوروبا والولايات المتحدة، وتعطي الأولوية لشركات النفط الكبرى». وارتفعت الأسعار الفورية لخام ميري 16 الفنزويلي، وهو خام ثقيل عالي الكبريت، إلى خصم بنحو 31 دولارًا للبرميل مقابل خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال مباشرة بعد رفع العقوبات، من نحو 38 دولارًا للبرميل، على أساس التسليم على ظهر السفين، حسبما قالت مصادر تجارية.

وقالوا إن عروض خام ميري ظلت ثابتة في الوقت الحالي عند خصم نحو 22 دولارًا للبرميل مقابل خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال، على أساس تسليم السفينة إلى الصين مع بقاء البائعين والمشترين على الهامش.

ونظرًا لرخص سعرهما، يعد خام ميري وخام بوسكان الفنزويلي من بين المواد الأولية الأكثر استخدامًا في المصافي المستقلة الصينية، خاصة لإنتاج البيتومين. كما أن النفط الفنزويلي ثقيل الجودة، مما يسمح للمصافي باستيراده بدون حصص محدودة لواردات النفط الخام.

ولا تظهر البيانات الرسمية الصينية حجم الواردات الفنزويلية، حيث إن معظم النفط القادم من فنزويلا، وكذلك إيران، يعيد التجار تسميته على أنه نفط خام أو «نفط ثقيل آخر» من ماليزيا.

وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك الصينية يوم الجمعة أن واردات الخام الماليزي قفزت بنسبة 85 % خلال الأرباع الثلاثة الأولى، في حين وصلت واردات «النفط الثقيل الآخر» إلى ذروة قياسية بلغت مليون طن متري (249244 برميلًا يوميًا) في سبتمبر.

وقال مصدر آخر مقيم في الصين: «من المؤكد أن سعر ميري سيرتفع في الصين حيث سيتقلص المعروض من المصافي المستقلة الصينية لكن الطلب سيظل قويا». لكن، اظهرت واردات الصين من النفط الخام من السعودية وروسيا علامات انتعاش في أغسطس بعد انخفاضاتها في يوليو، وبلغ متوسط شحنات الخام السعودية إلى الصين 1.9 مليون برميل يوميا في أغسطس، ارتفاعا من 1.3 مليون برميل يوميا في الشهر السابق، في حين بلغت التدفقات الروسية 1.38 مليون برميل يوميا، ارتفاعا على أساس شهري من 1.36 مليون برميل يوميا، وفقا لمتتبع بيانات الشحن، كبلر. وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية أن الواردات من المملكة العربية السعودية بلغت أدنى مستوى لها في 12 شهرًا عند 1.33 مليون برميل يوميًا في يوليو، بينما انخفضت الشحنات الروسية إلى 1.91 مليون برميل يوميًا في الشهر، وهو أدنى مستوى منذ أبريل. وتشتري بعض مصافي التكرير الصغيرة في الصين زيت الوقود كبديل للخام، حيث قامت الصين بتضييق الخناق على واردات النفط الخام المعاد تصنيفه تحت اسم «القار المخفف»، لكن التجارة استؤنفت إلى حد كبير منذ يونيو. وقال «بعد ترشيح كميات أقل من المملكة العربية السعودية بسبب ارتفاع أسعار البيع الرسمية في الشهرين الماضيين، استأنفت شركات التكرير الصينية، بما في ذلك شركات النفط الوطنية مثل سي إن بي سي، وسينوبك، والشركات المستقلة الكبرى مثل هينجلي، ورونغشينغ، أحجامها المعتادة للتحميل في سبتمبر. وتأتي مؤشرات ارتفاع الكميات في المملكة العربية السعودية وسط انخفاض قياسي في إنتاج البلاد من النفط الخام تماشيًا مع ضوابط الإنتاج المستمرة لـ أوبك +. وفي أبريل، قالت المملكة العربية السعودية إنها ستخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بالتنسيق مع العديد من حلفاء أوبك +، الذين يساهمون بمبلغ إضافي قدره 1.2 مليون برميل يوميًا من تخفيضاتهم، في محاولة لتشديد السوق وعكس اتجاه الركود في أسعار النفط.

وقالت المملكة بعد ذلك إنها تخطط لخفض الإنتاج من جانب واحد بمقدار مليون برميل يوميًا لشهري يوليو وأغسطس، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى أدنى مستوى له منذ عامين عند 9 ملايين برميل يوميًا. وخفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها إلى 9.05 مليون برميل يوميًا في يوليو، وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021، وفقًا لأحدث استطلاع لبلاتس. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيض الذي تعهدت به، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل يوميًا عن أحجام يونيو.

ومن المخطط إن تستورد الصين أكثر من 40 بالمئة من الخام من السعودية بموجب عقود محددة الأجل في سبتمبر رغم خفض الإنتاج من جانب واحد بواقع مليون برميل يوميا من أكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وقال متعاملون مشاركون في السوق إن المصافي الصينية من المتوقع أن تتلقى ما يصل إلى 52 مليون برميل من شحنات النفط الخام الشهر المقبل، مقارنة بنحو 37 مليون برميل من المقرر أن تصل في أغسطس. وستأتي الزيادة الكبيرة مع بدء عقد توريد جديد بين شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو، وشركة التكرير الصينية رونغشنغ للبتروكيماويات.

وأكدت السعودية إنها ستمدد خفضها الطوعي أحادي الجانب البالغ مليون برميل يوميا من يوليو وأغسطس إلى سبتمبر، مضيفة أن الخفض يمكن تمديده وتعميقه. ويبلغ إنتاج المملكة لشهر سبتمبر 2023 حوالي 9 ملايين برميل في اليوم، كما هو الحال في يوليو وأغسطس.

وعلى الرغم من الخفض، زودت المملكة العربية السعودية أحجام كاملة من النفط الخام في سبتمبر بموجب عقود طويلة مع مشترين آسيويين. وكانت واردات الصين من النفط الخام تراجعت في يوليو 18.8 بالمئة عن الشهر السابق إلى أدنى معدل يومي منذ يناير مع خفض المصدرين الرئيسين الشحنات الخارجية واستمرار نمو المخزونات المحلية.

وكان قطاع التكرير المستقل في الصين قد سجل مستوى قياسي في إجمالي واردات النفط الروسي في يونيو، وعندما دخل حظر الاتحاد الأوروبي على الخام الروسي حيز التنفيذ في أوائل ديسمبر الماضي، توقف نشاط السوق من المشترين الصينيين مؤقتًا لفترة من الوقت، حيث طلبوا توضيحًا بشأن الخدمات اللوجستية وتمويل التجارة. ومع ذلك، فقد انتعش بشكل حاد بعد فترة وجيزة، حيث استفاد المشترون من وفرة أسعار براميل نفط خام الأورال، الروسي وانخفاض أسعارها.

ومن بين جميع خامات الأورال التي وصلت إلى الصين في يونيو، ذهب نحو 200 ألف برميل في اليوم إلى القطاع المملوك للدولة. وأدى ذلك إلى ارتفاع واردات مصافي التكرير المستقلة في الصين من الخام الروسي بشكل حاد بنسبة 32 ٪ إلى 1.36 مليون برميل في اليوم، أو 5.74 مليون طن متري، من أعلى مستوى قياسي سابق في يونيو.

ونظرًا لأن خام الأورال أصبح أكثر شيوعًا في الصين، فقد تقلص خصم الدرجة للتسليم في يوليو تدريجيًا إلى 8-9 دولارات للبرميل مقابل عقود خام برنت الآجلة على أساس تسليم في شاندونغ اعتبارًا من 10 أبريل، وفقًا لمصادر السوق في الصين. وبالمقارنة، كان سعر خام الأورال الروسية مقابل برنت الآجلة لتسليم مايو ناقصًا 13 إلى 14 دولارًا للبرميل على أساس تسليم في شاندونغ.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار شحنات نفط خام إسبو الروسي للتسليم في أغسطس إلى حوالي 6 دولارات للبرميل مقابل عقود برنت في بورصة لندن على أساس تسليم في شاندونغ، من خصومات تبلغ نحو 7 دولارات للبرميل لتسليم يوليو، حسبما ذكرت المصادر.

وكانت واردات آسيا من النفط الخام ارتفعت إلى مستوى قياسي في يوليو، حيث واصل أكبر مشترين في المنطقة، وهما الصين والهند، شراء كميات كبيرة من النفط الروسي الأقل سعراً. ووصل إجمالي 27.92 مليون برميل يوميًا إلى آسيا في يوليو، وفقًا لبيانات جمعتها ريفينيتيف لأبحاث النفط، متجاوزًا أعلى مستوى سجله في مايو الماضي عند 27.35 مليون برميل يوميًا وأعلى من 27.53 مليون برميل يوميًا في يونيو.

وشكلت الصين أكبر قوة في واردات النفط العالمية، حيث تقدر رفينيتيف أن أكبر مشتر للخام في العالم شهد وصول 12.04 مليون برميل يوميًا في يوليو، وهو الشهر الثالث على التوالي الذي تجاوزت فيه الواردات 12 مليون برميل يوميًا. وظلت روسيا أكبر مورد للصين، حيث بلغ حجم خطوط الأنابيب والواردات البحرية 2.04 مليون برميل يوميًا في يوليو، بانخفاض عن 2.56 مليون برميل يوميًا في يونيو.

وزادت الصين الكميات التي تشتريها من منتجين آخرين، وعلى الأخص أنغولا، مع وصول الواردات في يوليو من الدولة الواقعة في جنوب إفريقيا إلى 900 ألف برميل يوميًا، ارتفاعًا من 450 ألف برميل يوميًا في يونيو ونحو ضعف متوسط 515 ألف برميل يوميًا في النصف الأول من عام 2023.

وزادت الصين أيضا وارداتها من عمان، المنتج في الشرق الأوسط خارج أوبك +، مع وصول 910 آلاف برميل يوميا في يوليو ارتفاعا من 760 ألف برميل يوميا في يونيو. وهذا يجعل عمان رابع أكبر مورد للصين في يوليو، بعد روسيا والسعودية والعراق. لكن، منذ أن بدأت المصافي الأوروبية في تجنب النفط الروسي في أواخر فبراير، شهدت واردات النفط الخام الروسية إلى أوروبا انخفاضًا قدره 554 ألف برميل يوميًا من 2.04 مليون برميل يوميًا إلى 1.49 مليون برميل يوميًا بين مارس ومايو. وفي الوقت نفسه، شهدت واردات النفط الروسية من قبل مصافي التكرير الآسيوية (بما في ذلك الصين) زيادة مقابلة قدرها 503 آلاف برميل في اليوم من متوسط يناير إلى فبراير 2022 البالغ 1.14 مليون برميل يوميًا إلى متوسط مارس إلى مايو 1.517 مليون برميل يوميًا.

أفق واعد لصناعة البتروكيماويات في آسيا بمحركات صينية .. القارة لا تغرد خارج السرب الاقتصادية

تعد البتروكيماويات عنصرا أساسيا لعدد لا يحصى من السلع الاستهلاكية، ويرتبط الطلب على البتروكيماويات ارتباطا وثيقا بالطلب الكلي للمستهلكين وإنفاقهم.

فالنشاط الاستهلاكي والنمو الاقتصادي والعولمة وما يرافقها من تضخم استهلاكي، والانتقال من الريف إلى المدينة وما يصاحب ذلك من توسع حضري، ونمو السكان وزيادة أعداد الفئات الشابة، وتنامي الحركة مع سهولة التنقل والمواصلات، وما يترافق مع ذلك كله من تحسن في مستويات المعيشة، خاصة في الأسواق الناشئة التي يوجد جلها في القارة الآسيوية وتحديدا شرق وجنوب شرق وجنوب القارة، كل هذا أدى إلى تنامي الطلب على البتروكيماويات في آسيا بشكل كبير، خاصة في العقدين الماضيين، وسط توقعات أن يسجل الطلب على البتروكيماويات نموا 4 في المائة في القارة الصفراء.

في 2020 ومع تفشي وباء كورونا تقلص معدل نمو الاقتصاد العالمي، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي انكمش الاقتصاد العالمي 3.5 في المائة، مقارنة بنسبة نمو 2.8 في المائة عام 2019، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 42 في المائة، ولم يشهد العالم هذا التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالطبع انعكس ذلك على الصناعات كافة، بما في ذلك صناعة البتروكيماويات في قارة آسيا، التي تأثرت نتيجة انخفاض الطلب وتعطل سلاسل الإمداد، وتأخير المشاريع، وانخفاض الإنفاق بشقيه التشغيلي والاستثماري. ومع ذلك وعلى الرغم من جميع تلك التحديات، فإن الأفق كان واعدا لصناعة البتروكيماويات الآسيوية، ففي شهر مايو الماضي عقد في الهند مؤتمر صناعة البتروكيماويات الآسيوي، وشارك في المؤتمر قادة الصناعة في القارة، وخلص المشاركون إلى نتيجة واحدة وهي أن القارة الصفراء تكافح لتلبية احتياجات سكانها من المواد البتروكيماوية، خاصة أن أعداد قاطنيها في تزايد مستمر، ما يجعل مستقبل الصناعة زاهرا، رغم التحديات الجسام التي تواجهها. يقول لـ«الاقتصادية»، الدكتور دانيال بلوم، أستاذ الدراسات الكيميائية في جامعة مانشستر «القارة الآسيوية لا تغرد خارج السرب العالمي، فالمتوقع أن تشهد القدرة العالمية لإنتاج البتروكيماويات نموا كبيرا بحلول 2030، ومن المحتمل أن ترتفع من 2129 مليون طن سنويا في 2019 إلى 3029.1 مليون طن سنويا في عام 2030، وسيسجل الطلب على البتروكيماويات في آسيا نموا كبيرا، وقد ذكرت تقارير أن كهربة وسائل النقل والصناعة والتدفئة السكنية ستجعل قطاع البتروكيماويات المستهلك الرئيس للنفط الخام بحلول 2050 حيث سيستحوذ على 55 في المائة من الطلب على الوقود التقليدي، فاستخدام النفط الخام كمادة وسيطة لقطاع البتروكيماويات سينمو في ظل جميع السيناريوهات المحتملة، وسيأتي الارتفاع من زيادات كبيرة في استهلاك الخام في صناعة البتروكيماويات في الشرق الأوسط والصين والهند». ويضيف «قدرة آسيا المتزايدة على تكرير النفط الخام لتلبية الطلب المتزايد عل السلع الاستهلاكية والوقود قد يكون محركا أيضا لمشاريع البتروكيماويات في آسيا».

تسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكثر من 50 في المائة من إيرادات سوق البتروكيماويات العالمية، وشكلت المنطقة 50.3 في المائة من الإنتاج العالمي عام 2021، مقارنة بـ33 في المائة عام 2015، ويرجع ذلك إلى الطلب المتزايد من الصين ودول آسيا والمحيط الهادئ، وسط توقعات بأن يستمر هذا الاتجاه مستقبلا.

ويفسر أستاذ الطاقة في جامعة لندن إم. جي. دين هذا الوضع المميز للصين ودول آسيا والمحيط الهادئ في مجال صناعة البتروكيماويات أن عديدا من تلك البلدان لديها موارد معدنية قوية يمكن استخدامها لإنتاج هذه المنتجات، بالإضافة إلى امتلاكها العمال المهرة القادرين على التعامل مع عمليات الهندسة الكيميائية والإنتاج. وتسهل هذه القاعدة الواسعة من الخبرات على الشركات العاملة في المنطقة تطوير منتجات جديدة وتوسيع عملياتها.

ويقول لـ«الاقتصادية»، إن «الهند تتمتع بإمكانات هائلة لنمو الطلب والمرجح أن يتضاعف الطلب على البتروكيماويات في الهند ثلاث مرات تقريبا بحلول 2040، حيث ستصل قيمة الصناعة إلى تريليون دولار وذلك على خلفية النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد وتدفق الاستثمارات، ويتوقع أن تجلب العقود المقبلة استثمارات تزيد قيمتها على 87 مليار دولار».

ويضيف «سيستمر قطاع الكيماويات الهندي في النمو بمعدل 1.2 إلى 1.5 مرة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا، وستشهد الهند موجة من القدرات الإنتاجية الجديدة للبتروكيماويات حتى 2030 وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد».

بالطبع يجعل المشهد الاجتماعي والاقتصادي من جنوب شرق آسيا منطقة ذات إمكانات بتروكيميائية جذابة، فتزايد عدد السكان الشباب ونمو القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، التي قدرتها بعض الدراسات في أربع دول فقط وهي ماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام بـ 300 مليار دولار أمريكي، يعني زيادة القدرة التسويقية للصناعات البتروكيميائية في المستقبل القريب، وهو ما يجعل عديدا من قادة الصناعات التحويلية في العالم يعملون على الاستفادة من التكامل بين المصافي وصناعة البتروكيماويات لوضع أنفسهم في قلب هذا السوق.

وإذا كانت الصين تحتل مكانة مميزة في مجال الصناعات البتروكيميائية، فمن وجهة نظر عديد من الخبراء لا يمكن تجاهل موقع اليابان في تلك الصناعة، إذ تمتعت شركات الكيماويات اليابانية تاريخيا بأداء صناعي قوي، وقد نما معدل العائد الإجمالي 7.5 في المائة سنويا خلال الفترة من 2018 إلى 2021.

من جهته، يقول لـ«الاقتصادية»، المهندس سي.دي. جونسون من شركة روبنسون إنترناشونال للمنتجات البترولية والبتروكيماويات «من أجل الحفاظ على مكانة قوية في المشهد الحالي لصناعة البتروكيماويات تستطيع الشركات اليابانية تنمية أسواق جديدة من خلال ابتكار نموذج جددي للأعمال، يعتمد على إعادة هيكلة منتجاتها للتحول إلى مجالات ذات نمو مرتفع وصناعات استخدام نهائي أكثر ربحية، مثل السيارات والإلكترونيات، التي تستهلك إلى حد كبير المواد الكيميائية المتخصصة، وللترويج لهذه المنتجات بشكل أفضل سيكون التسويق أيضا أمرا أساسيا، فشركات الكيماويات اليابانية تنفق حاليا 3.5 في المائة من إيراداتها على التسويق، وذلك أقل من الشركات المتخصصة العالمية، التي تنفق 5.8 في المائة من إيراداتها على التسويق».

مع هذا، فإن الآفاق الواعدة لصناعة البتروكيماويات في الهند، والمكانة المميزة التي تتمتع بها في اليابان، والمستقبل الباهر المتوقع للصناعة في كثير من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، لا ينفي أن الحديث عندما يطول السعة العالمية للبتروكيماويات وتوقعات الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة من 2020 إلى 2030، يجعل الصين تحتل موقعا خاصا في تلك الصناعة الاستراتيجية.

فقد تعهدت الصين بتطوير عالي الجودة للصناعات البتروكيماوية والكيميائية خلال فترة الخطة الخمسية الـ14 والممتدة من الفترة 2021 إلى 2025، وتتطلع السلطات الصينية إلى توسيع سلسلة صناعة البتروكيماويات بإنشاء 30 مصنعا تجريبيا للتصنيع الذكي و50 مجمعا تجريبيا ذكيا.

بدوره، يقول لـ«الاقتصادية»، الدكتور دي. آر سميث، أستاذ التجارة الدولية في جامعة ديندي «على الرغم من استثماراتها المكثفة في القدرات البتروكيماوية، فمن المرجح أن تظل الصين واحدة من أكبر مستوردي البتروكيماويات في العالم، خاصة مع استمرار الطلب في تجاوز طاقتها الإنتاجية، وتتيح إمكانية تصدير المنتجات البتروكيماوية إلى الصين فرصا كبيرة للنهوض بمشاريع البتروكيماويات في البلدان الآسيوية الأخرى».

ويضيف «شهدت صناعة البتروكيماويات الصينية زيادة في الإيرادات العام الماضي، وسجلت الصناعة إجمالي إيرادات بلغت نحو 2.41 تريليون دولار بزيادة 14.4 في المائة على أساس سنوي، كما ارتفع حجم واردات وصادرات المنتجات البتروكيماوية 21.7 في المائة على أساس سنوي أيضا، وحققت أكثر من تريليون دولار».

لا يزال الطلب الصيني يجعل منها أكبر مستهلك للبتروكيماويات في العالم والمحرك الأساسي للطلب خاصة في آسيا، وستكون الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود، التي فرضت خلال فترة جائحة كورونا، والأوضاع الراهنة في القطاع العقاري مؤشرا رئيسا للطلب المحلي على البتروكيماويات في الصين في 2023، وهو طلب تؤكد أغلب التقديرات الموثوق بها أنه آخذ في الازدياد، ما يفتح الباب على مصراعيه للقوى الدولية الراغبة في الاستثمار في هذا المجال في تعزيز مكانتها الاستثمارية في الصين.

«جي بي مورجان»: الأخطار الجيوسياسية تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع الاقتصادية

واصلت أسعار النفط الخام مكاسبها الأسبوعية، حيث حقق خام برنت مكاسب بنسبة 1.4 في المائة، في حين حقق الخام الأمريكي صعودا بنسبة 1.2 في المائة، بسبب تأثير الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وأجمعت التقارير الصادرة عن مراكز متخصصة في دراسات صناعة النفط على أن الاحداث الجيوسياسية تلقي بظلالها على أسعار الخام وسط مخاوف بشأن الإمدادات.

وفي هذا الاطار، أكد تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن النفط سجل مكاسبه الأسبوعية الثانية مع إثارة التطورات في الشرق الأوسط مخاوف من احتمال انتشار الصراع في المنطقة، على الرغم من أن الجهود الأمريكية لتأخير الاجتياح البري الإسرائيلي لغزة تسببت في انخفاض الأسعار في ختام الأسبوع الماضي.

فيما لفت بنك جي بي مورجان تشيس إلى أن المخاطر الجيوسياسية دفعت الأسعار إلى الارتفاع بنحو سبعة دولارات عما كان يمكن أن تكون عليه لولا ذلك. يأتي ذلك وسط تأكيد وزارة الطاقة الأمريكية أنها تهدف إلى شراء ما يصل إلى ستة ملايين برميل للاحتياطي البترولي الاستراتيجي مع استمرارها في تجديد المخزون بعد سحب قياسي.

من جانبه ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن الإدارة الأمريكية تحركت لرفع العقوبات عن صناعة النفط الفنزويلية بعد التعهد بإجراء انتخابات جديدة في 2024.

وأشار إلى أن أسعار النفط الخام تتلقى الدعم الرئيس من التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب وقوع روسيا وإيران تحت العقوبات الغربية، على الرغم من أن أيا منهما لم تشهد خسائر كبيرة في صادراتها النفطية.

وأفاد التقرير بأنه مع امتلاء الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي إلى النصف فقط ومخزونات كوشينج بالقرب من الحد الأدنى التشغيلي فإن خيارات إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أصبحت محدودة ولم يكن هناك مفر من تخفيف العقوبات على بعض الدول المنتجة.

واعتبر رفع العقوبات عن فنزويلا يمكن أن يعزز الإنتاج بنسبة 25 في المائة، لكن من غير المرجح أن تتمكن دولة مثل فنزويلا -التي عانت على مدار أعوام صعوبات في إدارة بنيتها التحتية النفطية- من زيادة الإنتاج بهذه الكمية على الفور، حيث سيتم رفع القيود المفروضة على فنزويلا خلال مدة ستة أشهر.

أما تقرير لوكالة «بلاتس» للمعلومات النفطية فيقول إن وزارة الطاقة الأمريكية تعمل على تكثيف الجهود لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي من خلال نشر طلبات شهرية للنفط للأشهر الستة المقبلة وزيادة الحد الأقصى للسعر الذي ستدفعه إلى 79 دولارا للبرميل. وأوضح أن وزارة الطاقة اشترت بالفعل 4.8 مليون برميل من النفط لتجديد الاحتياطي الاستراتيجي من النفط بمتوسط أقل من 73 دولارا للبرميل ومن المقرر تقديم العطاءات الخاصة بالطلب الأول لشراء ما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام، لتسلمها في شهر ديسمبر.

ونقل عن شركة هايت كابيتال ماركتس تأكيدها أن عملية إعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأمريكي مستمرة على الرغم من غياب الاستقرار وارتفاع مستوى المخاطر حيث سيتم استغلال بعض التقلبات الموسمية في أسعار النفط لزيادة الاحتياطي قبل موسم القيادة في 2024.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط عند التسوية الجمعة بعد أن أطلقت حركة حماس سراح محتجزتين أمريكيتين من غزة، ما عزز الآمال في إمكانية عدم تفاقم الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية والحيلولة دون اتساع رقعتها لبقية منطقة الشرق الأوسط وتعطيل إمدادات النفط. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 22 سنتا أو 0.2 في المائة، إلى 92.16 دولار للبرميل عند التسوية. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم نوفمبر، التي انتهى أجلها بعد التسوية الجمعة، 62 سنتا أو 0.7 في المائة، إلى 88.75 دولار للبرميل. وانخفض عقد استحقاق شهر ديسمبر الأكثر تداولا لخام غرب تكساس الوسيط 29 سنتا عند التسوية إلى 88.08 دولار للبرميل.، فيما ارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين بأكثر من دولار للبرميل خلال جلسة الجمعة وسط تزايد المخاوف من احتدام الصراع. وعلى أساس أسبوعي، حقق خام برنت مكاسب بنسبة 1.4 في المائة، في حين حقق الخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنسبة 1.2 في المائة.

وقال جون كيلدوف الشريك لدى «أجين كابيتال» في نيويورك «يظل الشرق الأوسط محط تركيز كبير في السوق بسبب المخاوف من اندلاع صراع على مستوى المنطقة، الأمر الذي قد يتسبب في انقطاع إمدادات النفط». وتستفيد أسعار النفط أيضا من توقعات بتزايد العجز في الربع الرابع في الإمدادات حتى نهاية العام. من جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار اثنتين هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار ثلاث الأسبوع الماضي حيث يواصل الحفارون العمل بضبط النفس.

وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 624 منصة هذا الأسبوع، وحتى الآن هذا العام، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 155 منصة حفر نشطة، مشيرا إلى أن عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع بلغ 451 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء.

ونوه بارتفاع عدد منصات النفط بمقدار واحدة إلى 502، بانخفاض 119 حتى الآن في عام 2023 وارتفع عدد منصات الغاز بمقدار واحدة هذا الأسبوع إلى 118، بخسارة 38 منصة للغاز النشط منذ بداية العام فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

ولفت التقرير إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بمقدار 34 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي بينما انخفض عدد منصات الحفر في Eagle Ford بمقدار واحدة، وهو الآن أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

وأفاد بأن مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ظلت ثابتة عند 13.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة، وهو أعلى مستوى إنتاج في الولايات المتحدة على الإطلاق، مشيرا إلى ارتفاع مستويات الإنتاج الأمريكي الآن بمقدار مليون برميل يوميا منذ بداية العام وفقا للأرقام الأسبوعية المقدرة.

فشل مفاوضات «الخسائر والأضرار» قبل مؤتمر المناخ .. لا اتفاق بشأن صندوق للتعويضات الاقتصادية

فشل اجتماع حاسم بشأن «الخسائر والأضرار» المناخية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» مع عجز دول الشمال والجنوب عن التوصل إلى اتفاق، وفق ما أفادت به مصادر متطابقة أمس.

ووفقا لـ«الفرنسية»، تم التوصل العام الماضي إلى اتفاق من حيث المبدأ خلال مؤتمر «كوب27» في مصر بشأن إنشاء صندوق للتعويض عن «الخسائر والأضرار» في دول الجنوب التي تتحمل تبعات تغير المناخ.

لكن ما زال هناك كثير مما يتعين توضيحه قبل انعقاد الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف المقبلة في دبي في الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر، مثل شكل هذه التعويضات والدول المستفيدة وتلك المساهمة التي يرغب الغرب في إدراج الصين من بينها.

واجتمعت اللجنة الانتقالية المعنية بإنشاء الصندوق حتى وقت متأخر الجمعة في أسوان جنوب مصر، لكن المندوبين عجزوا عن التوصل إلى اتفاق وأجلوا ذلك إلى اجتماع آخر من 3 إلى 5 نوفمبر في الإمارات، بحسب مضمون المناقشات المتاحة على حساب يوتيوب الرسمي للأمم المتحدة.

ودعا سلطان الجابر رئيس «كوب28» السبت المفاوضين إلى التوصل إلى اتفاق قبل مؤتمر دبي، الذي يشكل مرحلة «أساسية» في رأيه.

وأوضح سلطان الجابر في بيان ورد لوكالة «فرانس برس» «أرى أنه من الممكن حل كل المسائل»، منبها أعضاء اللجنة الانتقالية إلى أن «أنظار العالم شاخصة إليكم للتوصل إلى توصيات واضحة ومتينة قبل (كوب28) لوضع الصندوق موضع التنفيذ وتمويله». وأضاف الجابر «مليارات الأشخاص (..) المعرضون لتداعيات التغير المناخي يعولون على تنفيذ هذه التوصيات». وتعثرت المناقشات خصوصا حول مقر الصندوق، وما إذا كان يمكن أن يكون داخل البنك الدولي، المتهم بأن الغرب يسيطر عليه، أو ضمن مؤسسة مستقلة جديدة مثلما يطالب عدد من البلدان النامية، لكن إنشاءها سيستغرق كثيرا من الوقت، وسيكون تمويلها معقدا. وقال هارجيت سينج، المسؤول في شبكة العمل المناخي غير الحكومية الذي حضر المناقشات في تعليق صباح أمس، «إن هذا الفشل يظهر بوضوح الهوة العميقة بين الدول الغنية والفقيرة».

وأضاف أن «الدول المتقدمة يجب أن تحاسب على محاولاتها المخزية لاستضافة الصندوق لدى البنك الدولي، ورفضها مناقشة حجم التمويل والتنصل من مسؤولياتها، بموجب بنود اتفاقيات المناخ الدولية المبرمة».

بدورها، قالت مسؤولة من منظمة «اتحاد العلماء المعنيين» غير الحكومية «إن النتيجة المخيبة للآمال اليوم تشكل ضربة قاسية لسكان الأرض الذين يعانون سلسلة من العواقب الناجمة عن تغير المناخ». وأضافت رايتشل كليتوس، في بيان صحافي صادر عن منظمتها «يبدو أن أكثر ما يهم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغنية هو التهرب من مسؤولياتها أو التقليل منها».

لائحة ضبط مخالفات الكهرباء

البلاد

بدأ العمل بلائحة ضبط وإثبات مخالفات أحكام نظام الكهرباء والفصل فيها، وبحسب الجريدة الرسمية ،تقوم هيئة تنظيم المياه والكهرباء بمراقبة الالتزام بأحكام النظام واللوائح وشروط الرخص أو التصاريح أو الإعفاء. وطبقا للمادة 25 من اللائحة الخاصة بقواعد تحديد مقدار الغرامات، فأنه على لجنة النظر في المخالفات أن تراعي عند تقدير الغرامة طبيعة المخالفة وجسامتها، والظروف المشددة والمخففة لها، وذلك حسب معايير منها :

– عدم مبادرة المخالف بالإبلاغ عن المخالفة.
– عدم تعاون المخالف بالعمل على تسوية المخالفة.
– في حال كان المخالف قد حصل على أي منفعة نتيجة ارتكاب المخالفة.
– توفر القصد من ارتكاب المخالفة والإصرار على ذلك.

– عدم اتخاذ أي إجراءات عاجلة للتخفيف من الآثار السلبية للمخالفة.
– تقصير المرخص له في تقديم المعلومات أو البيانات التي تطلبها الهيئة.
– مدى خطورة المخالفة والآثار المترتبة عليها.

ويستثنى من معايير تحديد الغرامة الموضحة في هذه المادة، يكون لمخالفات العبث في عداد قياس الخدمة الكهربائية، أو أي من ملحقاته، مقداراً محدداً من الغرامة.

وزارة الطاقة توقع خارطة طريق مع الجانب السنغافوري

الجزيرة

وقّع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، ومعالي وزير القوى العاملة الوزير الثاني للتجارة والصناعة في جمهورية سنغافورة الدكتور تان سي لينغ، خارطة طريق للتعاون في مجال الطاقة بين المملكة وسنغافورة.

وتهدف خارطة الطريق، التي تم التوقيع عليها في إطار مذكرة التفاهم التي وُقّعت بين البلدين في منتصف عام 1443هـ، أواخر عام 2021م، إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجالات الطاقة المتجددة، والحلول والتقنيات منخفضة الكربون، والهيدروجين النظيف، واستخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه، وتعزيز كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، والابتكار في إزالة الكربون.

وقد تم الاتفاق على أن يتم تنفيذ خارطة الطريق من خلال مسارات عمل عدة، تشمل تبادل السياسات في المجالات التي تغطيها خارطة الطريق، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالمعايير والاعتمادات والإطارات التنظيمية، وتيسير التعاون التجاري، والبحث والتطوير المشترك خاصة في مجال التقنيات الجديدة، وبناء القدرات البشرية من خلال التدريب، وتبادل المعلومات.

أرامكو: الطاقة المتجددة لا تتحمل الطلب العالمي المدينة

كشف أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو أن مصادر الطاقة المتجددة وحدها لا يمكنها تحمل عبء الطلب العالمي على الطاقة، مضيفاً أن خفض إنتاج النفط والغاز سيؤدي إلى نقص الطاقة وارتفاع الأسعار.

وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ هذا العام (كوب28) ينبغي أن يركز على خفض الانبعاثات من الوقود الأحفوري وليس خفض إنتاج هذا الوقود.

جاء ذلك في كلمة للناصر خلال منتدى معلومات الطاقة في لندن، في إشارة إلى مؤتمر المناخ الذي يبدأ في دبي في 30 نوفمبر.

وتابع: "يجب أن يكون التركيز على الانبعاثات. التركيز اليوم لا ينصب على الانبعاثات فحسب، بل على أننا نحتاج إما إلى إيقاف (الطاقة) التقليدية أو إبطائها بشدة".

وقال الناصر إن التركيز يجب أن ينصب على المزيد من احتجاز الكربون وتخزينه وتحسين كفاءة إنتاج المواد الهيدروكربونية لتقليل انبعاثاتها.

وأكد وزراء مناخ في دول الاتحاد الأوروبي أنهم سيضغطون من أجل التوصل إلى أول اتفاق عالمي للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري الذي يسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مؤتمر كوب28.

ومع ذلك، فإن الدول بعيدة جداً عن سد الفجوة بين أولئك الذين يطالبون باتفاق للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وبين الدول التي تصر على الحفاظ على دور الفحم والنفط والغاز الطبيعي.

ويقول الخبراء إن العالم يحتاج إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنحو 43 % بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2019 ليكون لديه أي فرصة لتحقيق هدف اتفاق باريس لعام 2015 المتمثل في إبقاء زيادة درجة الحرارة أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة.

إرتفاع الطلب على النفط

من جهته، توقع هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ارتفاع الطلب على النفط في أفريقيا بنحو 80% من الآن وحتى عام 2045، وأن القارة بحاجة إلى مزيد من الدعم والتعاون.

ووفقاً لـ "أوبك" أضاف الغيص في كلمة أمام مؤتمر للطاقة في كيب تاون أنه ينبغي معاملة أفريقيا معاملة عادلة خلال مواجهة تحديات المناخ العالمية، مشيراً إلى أن القارة تسهم بالحصة الأقل في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى العالم.

وتملك أفريقيا نحو 13% من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم وسبعة بالمئة من احتياطيات النفط العالمي، ولكن يوجد بها أدنى معدل لاستهلاك الفرد من الطاقة في العالم.

وعلى الرغم من إمكانياتها الهائلة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين، يعيش نحو 600 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء بدون كهرباء ونحو مليار شخص دون طاقة نظيفة للطهي.

الطاقة المتجددة لا تتحمل الطلب العالمي على الطاقة.
خفض النفط والغاز يؤدي إلى أزمات وارتفاع الأسعار.
التركيز على خفض الانبعاثات من الوقود الأحفوري.
لا يجب إيقاف الطاقة التقليدية أو إبطائها بشدة.
التركيز على احتجاز الكربون وتخزينه.
تحسين كفاءة إنتاج المواد الهيدروكربونية لتقليل الانبعاثات.

أوبك بلس تنتج 40 % من النفط العالمي

المدينة

يمثل إنتاج دول تحالف "أوبك بلس" نحو 40% من إنتاج النفط العالمي بحسب تقارير منظمة "أوبك"، ووكالة الطاقة الدولية أي بما يتجاوز 40 مليون برميل يومياً بقليل.

وتصاعدت المخاوف من زيادة أسعار النفط مع بدء الصراع الحالي في الشرق الأوسط، وتواصل حرب إسرائيل على قطاع غزة، وتم الإعلان عن تشكيل تحالف "أوبك بلس" في نوفمبر 2016، بحسب رويترز، ويضم 23 دولة مصدرة للنفط، تتضمن الدول الأعضاء بمنظمة "أوبك"، و10 من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم من خارج المنقطة.

وأعلنت الدول الأعضاء في التحالف، أنه تم تشكيله بهدف تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية، والحفاظ على استقرار الأسعار لضمان اقتصاد عالمي سليم يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين.

وتحالف "أوبك+" يتخذ قراراته بتحديد مستويات إنتاج الدول الأعضاء، بعد مراجعة توقعات الطلب في تقارير منظمة "أوبك"، وغيرها من المنظمات الدولية، وترتبط أسعار النفط، ارتباطاً عكسياً، مع قرارات تحالف "أوبك بلس"، فإذا قرر التحالف تخفيض الإنتاج، وفقاً للطلب العالمي المتوقع، ترتفع أسعار النفط، والعكس صحيح.

وعند تشكيل التحالف، تم الاتفاق على عقد الاجتماع الوزاري لتحالف "أوبك+" كل شهرين، ثم جرى تعديل هذه المدة في اجتماع أكتوبر 2022، إلى كل 6 أشهر، بالتزامن مع عقد اجتماع منظمة "أوبك".

كما اتفق التحالف، على عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف "أوبك+"، كل شهرين، بدلا من كل شهر. ويمكن الدعوة لاجتماع طارئ لتحالف "أوبك" في أي وقت، عن طريق لجنة المراقبة الوزارية المشتركة التابعة لتحالف "أوبك+".

شكراً